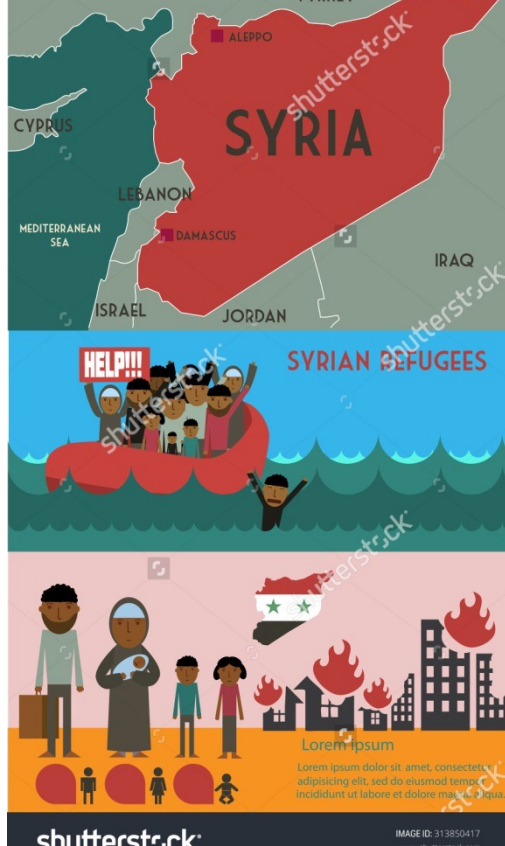


صوت أعضاء الكونجرس الأميركي بأغلبية ساحقة برفض «فيتو» الرئيس الأميركي أوباما على قانون مقاضاة السعودية حيث يسمح هذا القانون الإرهابي لأسر ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمقاضاة الدولة السعودية، وجاء تصويت الكونجرس ر

غم توضيح الرئيس الأميركي في رسالته للكونجرس قبل التصويت على القانون أن من شأن هذا القانون في حالة إقراره أن يعرض الأمن القومي الأميركي للخطر بانتهاكه مبدأ سيادة الدول ويقوض الحصانة السياسية التي هي من مقتضيات الدبلوماسية العالمية الحديثة.



لست متخصصاً في القانون حتى أدلي برأيي في القضايا القانونية، لكنني أرى أن تطبيق هذا القانون ستكون له أبعاد سياسية خطيرة لأنه لا يعرض أمن منطقة الشرق الأوسط وحدها للخطر وإنما يهدد السلم الدولي كله.. حيث تحول الموضوع من قضايا قانونية إلى قضايا سياسية وسيفتح المجال للدول الأخرى برفع قضايا ضد الولايات المتحدة.

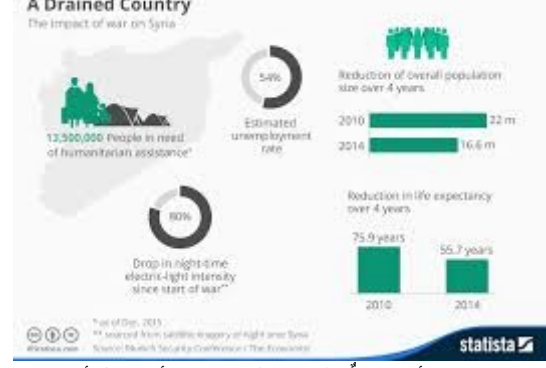
السؤال كيف ستتعامل السعودية مع هذا القانون، خصوصاً إذا عرفنا بأنه لا توجد مؤامرة مدبرة ضد السعودية، بل إن العملية كلها تتعلق بالانتخابات القادمة بشهر نوفمبر القادم، فالنواب يحاولون كسب الشارع الأميركي بإثارة قضية يعرفون مسبقاً، أنه من الصعب إثباتها.

القانون حقاً سيؤثر على العلاقات الاستراتيجية بين السعودية وأميركا التي مضى عليها أكثر من سبعين عاماً. من الصعب جداً رصد كل التداعيات المتوقعة كنتيجة إقرار هذا القانون.. لكن الأمر المؤكد بأن العلاقات بين البلدين لن تعود كما كانت سابقاً لأن المشرعين الأميركيين تجاوزوا كل الأعراف والقوانين الدولية مما سيفتح الباب للكثير من الدول لسن قوانين شبيهة بالقانون الأميركي.

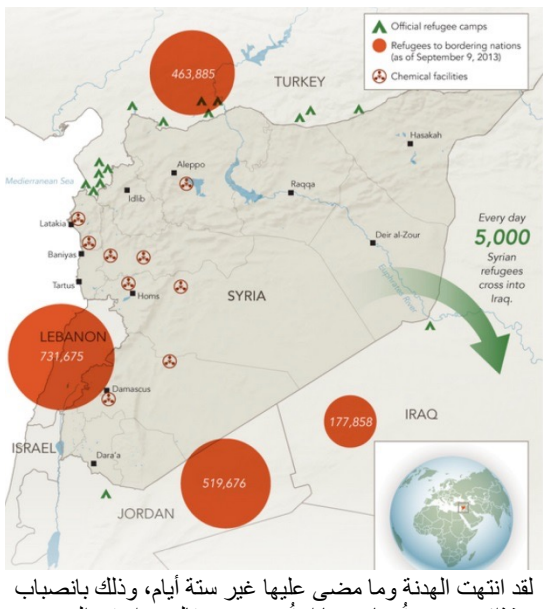
**ما هو المطلوب من السعودية الآن بعد إقرار القانون؟ من الطبيعي أن تراجع السعودية علاقتها مع واشنطن لأنها اكتشفت اليوم بأن جماعات الضغط أو اللوبي السعودي في واشنطن والذي من مهمته الأساسية كسب قبول ورضا وصداقة أعضاء الكونجرس والسياسيين والإعلاميين بواشنطن، لم يحققوا مهمتهم، وأن الأصدقاء والسياسيين الأميركيين الذين يدعون بأنهم يكونوا احتراماً للسعودية بسبب شركاتهم ومصالحهم مع المملكة غير فعالين.**

على السعودية اليوم التركيز على المستشارين القانونيين والخبراء في القانون الدولي والمتخصصين في القوانين الأميركية وتجنيدهم للتصدي لتبعات هذا القانون خصوصاً وأن النظام القضائي الأميركي مشهود له بالاستقلالية والنزاهة. لا خوف على السعودية، فمواقفها واضحة ضد الإرهاب، ومن يريد رفع قضية ضدها، عليه أن يثبت للقضاء العلاقة بين الحكومة السعودية والإرهابيين الذين قاموا بعملية 11-9-2001 وأن يقرنوا اتهاماتهم بالأدلة والقرائن الواضحة والتي تثبت اتهاماتهم وهذا أمر صعب جداً.

أظهر البابا سخطاً شديداً على الذين يقومون بأعمال القتل في حلب. وكان معظم الغربيين الكبار على وجه التقريب، قد أعلنوا سخطهم على مذبح حلب التي يتشارك فيها الإيرانيون مع النظام. وبالطبع فإن ردة الفعل في العالمين العربي والإسلامي على هذا «النفق» الدولي ما كانت جيدة، بل قالوا إن الغربيين هم الذين تسببوا بالكارثة، عندما صمتوا عن التدخل الإيراني! أما نيويورك تايمز وواشنطن بوست، فقد اعتبرتا ما حصل ويحصل دليلاً لا يُدحض على فشل أوباما في سياساته تجاه سوريا وتجاه روسيا. بيد أن الأميركيين تلاوموا فيما بينهم أيضاً، وحملوا كيري (وأوباما) المسؤولية، وقد أجابهم كيري بأنه كان هناك إجماع على عدم عودة الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط، والاكتماء بالدبلوماسية النشطة. والأمر الآخر أن التنازلات الكبرى التي قدمها للروس أخيراً إنما كان القصد منها إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين بحلب. لكن عندما انعقد الاتفاق، ظهرت اختراقات في الصفوف الأميركية. فالعسكريون ما وافقوا على التعاون مع العسكريين الروسي، والمعارضات المسلحة وغير المسلحة اعتبرت أن كيري إنما يريد إهلاكها واحداً بعد الآخر، من أجل إرضاء الروس وتنجية بشار الأسد!



وهكذا انقضت أيام ثلاثة على بدء الهدنة، دون أن تدخل أي مساعدات إلى المحاصرين. وقد احتج كل طرف على الآخر. أما الروس فقالوا (عملياً) إنه لا مساعدات من دون بدء التعاون العسكري الأميركي ضد الإرهاب، بينما قال الأميركيون (العسكريون) إنهم لن يتعاونوا مع روسيا وهم لم يفعلوا ذلك منذ الحرب العالمية الثانية. الروسي قال: أميركا غشاشة بدليل الغارة على دير الزور، والتي قتلت مائة وأكثر من قوات النظام، ويكون على الأميركيين الإعلان عن تفاصيل الاتفاق. والأميركان قالوا إنه لا بد من تجربة حسن النية بإدخال المساعدات التي استغاثت من أجلها بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمات الإغاثة وحقوق الإنسان الأخرى. وقد بلغ من إصرار تلك المنظمات أن غامرت (بموافقة الولايات المتحدة) على تسيير قافلة صغيرة للإمدادات والمساعدة، لكن تم ضرب القافلة وما دخلت أية مساعدات. ولأن الأمر وقع «خطأ» كما هو خطأ الولايات المتحدة في الغارة على دير الزور، فإنه ينبغي «التحقيق» في الحادث، وليس الإدانة المباشرة التي اتفق عليها العالم كله!



لقد انتهت الهدنة وما مضى عليها غير ستة أيام، وذلك بانصباب قذائف وحمم تُضاهي ما استُخدم ضد ستالينجراد في الحرب الثانية! ووسط عويل الجرحى، وسقوط الأطفال، وتهدم المباني، انعقدت جلسة مجلس الأمن لمناقشة الأوضاع في سوريا، فأظهر المشاركون (الغربيون) غضباً شديداً بسبب المذابح. وقد علل نصر الله ذلك بأنه لا بد من الحسم العسكري لإنهاء الإرهاب والتكفيريين. ما عاد أحدٌ مع روسيا في ملحمة حلب غير الإيرانيين.. وإن لم يُنه اقتحام حلب الثورة السورية، فإن النظام يكون قد احتفظ بدمشق وحلب والساحل، ولتستمر الحروب في بقية المناطق بين «داعش» والمعارضة والغربيين!

بوتين يبحث عن استسلام الغرب أكثر مما يبحث عن استسلام المعارضة. ولا فروف يقول إنهم منافقون ومع «داعش». لا أحد عنده أمل في إمكان عودة الهدنة إلا كيري الذي يرى أنه لا حل في غير ذلك.